

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠١٥

بربط موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى

للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

القانون الآتى نصه:

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ١٨٨٩٢٢٤٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية عشر ملياراً وثمانمائة واثنان وتسعون مليوناً ومائتان واثنان وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ١١١٩٤٧٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ملياراً ومائة وتسعة عشر مليوناً وأربعمائة وسبعون ألف جنيه) موزعة كالاتى :
أجور بمبلغ ٣٤٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٧٧٩٤٧٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ١٤٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ملياراً وأربعمائة وستون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر صافى ربح العام للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ٣٤٠٥٣٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وأربعون مليوناً وخمسمائة وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدمات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ١٧٤٣٢٢٤٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة عشر ملياراً وأربعمائة واثنان وثلاثون مليوناً ومائتان واثنان وأربعون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

استخدمات استثمارية بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ١٧٣٣٢٢٤٢٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ١٧٤٣٢٢٤٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة عشر ملياراً وأربعمائة واثنان وثلاثون مليوناً ومائتان واثنان وأربعون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشير العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدمات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار بقانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٥
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ
(الموافق ٢ يوليو سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى

